الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.109/2077
30 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعـــلان منـــح الاستقـلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

أنغيلا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

المحتويات (تابع)

	الفقـرات	الصفحة
أولا - لمحة عامة	١ - ٢	٣
ثانيا - التطورات الدستورية والسياسية	٣ - ٦	٣
ألف - الدستور	٣	٣
باء - الأحزاب السياسية والانتخابات	٤	٣
جيم - الخدمة المدنية	٥ - ٦	٣
ثالثا - الأحوال الاقتصادية	٧ - ٣١	٤
ألف - لمحة عامة	٧ - ٩	٤
باء - المالية العامة	١٠ - ١٥	٤
جيم - الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك	١٦ - ١٧	٥
دال - التنمية الصناعية	١٨	٦
هاء - النقل والاتصالات والمرافق الأساسية الأخرى	١٩ - ٢١	٦

97-14457 040697 050697

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
واو - التشييد	٢٢	٦
زاي - الأعمال المصرفية والتأمين	٢٣	٦
حاء - البيئة	٢٤	٧
طاء - الأعمال التجارية الدولية	٢٥	٧
ياء - السياحة	٢٦ - ٣٠	٧
كاف - الخطة السياسية للبلد	٣١	٨
رابعا - الأحوال الاجتماعية	٣٢	٨
خامسا - التعليم العام	٣٣	٨
سادسا - المشاركة في المنظمات/الترتيبات الدولية	٣٤ - ٣٥	٨
سابعا - مركز الإقليم في المستقبل	٣٦ - ٣٧	٩

أولا - لمحة عامة

١ - تقع أنغيلا[١] على بُعد ٢٤٠ كيلومترا شرقي بورتوريكو، ١١٣ كيلومترا شمال غربي سانت كيتس ونيفيس و ٨ كيلومترات إلى الشمال من سانت مارتن/سان مارتان. وتبلغ مساحة اليابسة في الإقليم ٩٦ كيلومترا مربعا ويضم الإقليم عدد من الجُزيرات القريبة من الشاطئ. ويبلغ أقصى طول للجزيرة الرئيسية ٢٦ كيلومترا وأقصى عرض لها ٥ كيلومترات. وليس في أنغيلا منطقة حضرية كبيرة وإن كان فيها مناطق أكثر كثافة سكانية من غيرها من المناطق الأخرى. ويقع مقر الحكومة ومنطقة الاستيطان الرئيسية في منطقة الوادي.

٢ - وبلغ عدد سكان أنغيلا في عام ١٩٩٥، حسب آخر التقديرات الإحصائية، ٣٠٠ ١٠ نسمة[٢].

ثانيا - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - الدستور

٣ - يرد مجمل مرسوم (دستور) أنغيلا لعام ١٩٨٢ في تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة لأنغيلا عام ١٩٨٤ (A/AC.109/799، الفقرات ١٩-٢٧) وفي ورقة عمل سابقة بشأن الإقليم أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/1181، الفقرتان ٥ و ٦). ويرد وصف مفصل للنقاط والمسائل الرئيسية المطروحة في تقرير لجنة مراجعة الدستور المعيَّنة من قِبل الحاكم في ورقة العمل الصادرة بشأن أنغيلا في عام ١٩٨٩. (انظر A/AC.109/975، الفقرتان ١٥ و ١٦؛ وانظر أيضا A/AC.109/975/Add.1، المرفق).

باء - الأحزاب السياسية والانتخابات

٤ - ترد المعلومات المتعلقة بالأحزاب السياسية والانتخابات في ورقة عمل سابقة أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2016، الفقرة ٥). أما الانتخابات الوطنية التالية فمن المقرر إجراؤها في آذار/مارس عام ١٩٩٩.

جيم - الخدمة المدنية

٥ - ترد المعلومات المتعلقة بتكوين الخدمة العامة لأنغيلا في ورقة عمل سابقة أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/1181، الفقرة ١٣).

٦ - واستنادا إلى إحصاءات الحسابات القومية لعام ١٩٩٥ في أنغيلا، فقد شكلت نفقات الحكومة المركزية ٢١,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأنغيلا حيث كان عنصر الرواتب والمعاشات التقاعدية والإكراميات لموظفي الخدمة المدنية أكبر عنصر (قرابة ١٣,٤ في المائة من إجمالي الناتج المحلي)[٣].

ثالثا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٧ - ترد معلومات عامة عن أهداف التنمية لأنغيلا في ورقة العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2016، الفقرة ٨).

٨ - وفي عام ١٩٩٥، وبعد أن سجل الاقتصاد معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط ٧,٦ في المائة (بالأسعار الحقيقية) على مدى السنوات الثلاث السابقة، انخفض الاقتصاد بنسبة ٤,٤ في المائة (بالأسعار الحقيقية أيضا). ويرجع الانخفاض في النشاط الاقتصادي إلى الدمار الذي تعرضت له الجزيرة من جراء إعصار لويس الذي أصاب أنغيلا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ١٤٢,٣ مليون من دولارات منطقة شرق الكاريبي في عام ١٩٩٥[٤] منخفضا بذلك عن مبلغ ١٤٨,٨ مليون من دولارات منطقة شرق الكاريبي في عام ١٩٩٤[٥]. على أن الأداء جاء متباينا بين القطاعات حيث تحسنت بعض القطاعات فيما سجل بعضها الآخر انخفاضات ملموسة. والقطاعات التي عانت من أسوأ انخفاض في عام ١٩٩٥ (الفنادق والمطاعم والزراعة والنقل) كانت تلك التي تضررت من جراء إعصار لويس. أما الزيادات الملموسة فجاءت في القطاعات التي شملت أعمال التشييد والإصلاح بعد الإعصار (تجارة الجملة والتجزئة وقطاعات المناجم والمحاجر والتشييد)[٥].

٩ - وقد أدى الانكماش في النشاط الاقتصادي إلى انخفاض في فرص العمل، فيما أدى انخفاض النشاط الاقتصادي وانخفاض التضخم في الخارج والإدارة الحكيمة في المجالين المالي والنقدي من جانب حكومة أنغيلا الى التخفيف من أثر زيادات الأسعار إلى نسبة ١,٦٢ في المائة في عام ١٩٩٥. وقد بلغ متوسط معدل التضخم السنوي للسنوات الثلاث السابقة ٣,٣٨ في المائة[٥].

باء - المالية العامة

١٠ - جاء الأداء المالي في عام ١٩٩٥ أفضل مما كان متوقعا رغم الدمار الذي نجم عن إعصار لويس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وقد سجلت ميزانية الحكومة المركزية فائضا متكررا بمبلغ ٤,٤ من ملايين دولارات منطقة شرق الكاريبي في عام ١٩٩٥ مقابل مبلغ ٣,٧ من ملايين نفس الدولارات سجلت لعام ١٩٩٤.

١١ - وزادت الإيرادات المتكررة بنسبة ١٢,٢ في المائة لتصبح ٤٠,٥ مليون من دولارات شرق الكاريبي في عام ١٩٩٥ مقابل ٣٦,١ مليون من نفس الدولارات في عام ١٩٩٤. وكانت مجالات الإيرادات الرئيسية هي رسوم الواردات وضريبة أماكن الإقامة وضريبة المغادرة وقد زادت على التوالي بنسب ٧,٩ في المائة و ٦,٩ في المائة و ٣ في المائة.

١٢ - وزادت النفقات المتكررة في عام ١٩٩٥ بنسبة ١١,٨ في المائة لتصبح ٣٦,١ مليون من دولارات منطقة شرق الكاريبي بعد أن كانت تبلغ ٣٢,٣ مليون من نفس الدولارات في عام ١٩٩٤. ووصل الإنفاق على مبالغ الرواتب الشخصية إلى ٢٠,٦ مليون من دولارات منطقة شرق الكاريبي بزيادة ٤ في المائة من مبلغ ١٩,٨ مليون من نفس الدولارات في عام ١٩٩٤[٦].

١٣ - أما الدين الخارجي المدفوع وهو بمبلغ ٨,٥ مليون من دولارات منطقة شرق الكاريبي، فقد انخفض في عام ١٩٩٥ بنسبة ٢,٣ في المائة. والديون مستحقة إلى اثنتين من المؤسسات المتعددة الأطراف وهما مصرف التنمية الكاريبي (٧٢ في المائة) ومصرف الاستثمار الأوروبي (٢٨ في المائة)[٧].

١٤ - ووصل الإنفاق الرأسمالي الممول من الميزانية المحلية إلى مبلغ ٤,٤ مليون من دولارات منطقة شرق الكاريبي في عام ١٩٩٥ وهذا يمثل إلى حد كبير النفقات المتكبدة للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية ذات الأهمية الحيوية التي لم يكن تمويلها متاحا من واقع المصادر الخارجية بالإضافة إلى تمويل مناظر لمشاريع ممولة خارجيا. وثمة نفقات غير منظورة ولكنها ملموسة تتعلق بالإصلاح بعد الإعصار وقد بلغت ٠,٤ مليون من دولارات منطقة شرق الكاريبي أو ١٥,٨ في المائة من مجموع النفقات الرأسمالية الممولة محليا[٨].

١٥ - وبلغ الإنفاق الرأسمالي الممول خارجيا ٢,٦ مليون من دولارات منطقة شرق الكاريبي في عام ١٩٩٥ ومعظمه، وهو مبلغ ٢,٥ مليون من دولارات شرق الكاريبي تقريبا، أو ٩٦,٢ في المائة، جاء على شكل معونة إنمائية قدمتها الدولة القائمة بالإدارة. أما المشاريع الكبرى الممولة من هذا المصدر فشملت إنجاز مركز مرجعي بالمكتبة وإصلاح المدرسة الابتدائية وبلغ الإنفاق الرأسمالي الإجمالي الممول محليا وخارجيا ٧ ملايين من دولارات شرق الكاريبي في عام ١٩٩٥[٨].

جيم - الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك

١٦ - ترد معلومات عامة عن الزراعة في الإقليم في ورقتي العمل السابقتين اللتين أعدتهما الأمانة العامة (A/AC.109/2016، الفقرتان ١٤ و ١٥ و A/AC.109/2045، الفقرتان ١٤ و ١٦).

١٧ - وقد انخفض ناتج القطاع الزراعي من مبلغ ٦,٥ مليون من دولارات منطقة شرق الكاريبي في عام ١٩٩٤ إلى مبلغ ٥,٨ مليون من دولارات نفس المنطقة في عام ١٩٩٥. أما الأضرار الناجمة عن الإعصار بالنسبة للقطاعين الفرعيين المتعلقين بالثروة الحيوانية والمحاصيل خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٥ فقد أسهم في خفض الناتج بالصناعة التي تضررت بدورها بسبب اجتياح ديدان الفراشات. كذلك فإن انخفاض الطلب خلال عام ١٩٩٥ من سان مارتين وهي مقصد رئيسي للصادرات كان له أثره بدوره على قطاع مصائد الأسماك الفرعي[٩].

دال - التنمية الصناعية

١٨ - ترد معلومات عن التنمية الصناعية في ورقة عمل سابقة أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2016، الفقرتان ١٩ و ٢٠) أما قطاع المناجم والمحاجر الذي يقدم المدخلات الجوهرية إلى قطاع التشييد فقد نما بنسبة ١٥,١ في المائة في عام ١٩٩٥[٩].

هاء - النقل والاتصالات والمرافق الأساسية الأخرى

١٩ - ترد المعلومات المتعلقة بمرافق النقل والاتصالات والمرافق الأساسية الأخرى في ورقة عمل سابقة أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2016، الفقرتان ٢١ و ٢٢). وقد انخفض النشاط في قطاع النقل بنسبة ٨,٩ في المائة حيث تقلص من مبلغ ٩,٣ مليون من دولارات شرق الكاريبي في عام ١٩٩٤ إلى ٨,٥ مليون من دولارات شرق الكاريبي في عام ١٩٩٥. والناتج في هذا القطاع يرتبط ارتباطا وثيقا بالنشاط في قطاع الفنادق والمطاعم ومن ثم تضرر بفعل الانخفاض الذي أصاب هذا المجال[١٠].

٢٠ - وانخفض إنتاج الكهرباء والمياه في عام ١٩٩٥ بنسبة ٩,٢ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٤. وقد تضرر قطاع الكهرباء الفرعي بشدة من جراء إعصار لويس حيث أصيبت بتلفيات الأعمدة والخطوط والمحولات والمعدات الأخرى[١٠].

٢١ - وفي آذار/مارس ١٩٩٧، ذكر وزير الاتصالات والأشغال في حديث بالإذاعة أن الحكومة سوف تستكشف جميع المصادر الممكنة للتمويل لكي تضمن صيانة الطرق بمستوى رفيع[١١].

واو - التشييد

٢٢ - زاد الناتج في قطاع التشييد بنسبة ٦ في المائة إذ ارتفع من ١٨ مليون من دولارات منطقة شرق الكاريبي في عام ١٩٩٤ إلى ١٩,١ مليون من دولارات نفس المنطقة في عام ١٩٩٥. وجاء هذا النمو إلى حد كبير نتيجة جهود الإصلاح والتعمير بعد إعصار لويس. وقد صدر ١٥٣ من تصاريح البناء بنهاية عام ١٩٩٥ بما يمثل زيادة بنسبة ٧,٧ في المائة على عام ١٩٩٤[٥].

زاي - الأعمال المصرفية والتأمين

٢٣ - ترد معلومات عن الأعمال المصرفية والتأمين في ورقة عمل سابقة أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2016، الفقرة ٢٥).

حاء - البيئة

٢٤ - ترد معلومات عن البيئة في ورقة العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2045، الفقرتان ٢٣ و ٢٤).

طاء - الأعمال التجارية الدولية

٢٥ - ترد معلومات عن الأعمال التجارية في ورقة العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2045، الفقرتان ٢٥ و ٢٦).

ياء - السياحة

٢٦ - بعد نمو ملموس على مدى السنتين السابقتين، شهدت أنغيلا انخفاضا في الرحلات السياحية الوافدة في عام ١٩٩٥ بنسبة ١١,٨ في المائة. وجاء معظم الانخفاض بالذات في أشهر أيلول/سبتمبر - كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٥ في أعقاب إعصار لويس الذي كان أسوأ كارثة طبيعية تحل على مدى ٣٥ سنة. وقد تسبب الإعصار في أضرار واسعة النطاق لعدد من منشآت الإقامة السياحية وكذلك المطاعم كما نجمت عنه تلفيات واسعة بالنسبة للجزيرة ككل.

٢٧ - وفي عام ١٩٩٥ بلغ مجموع الرحلات السياحية الوافدة ٣٨ ٥٣١ بالمقارنة مع ٤٣ ٧٠٥ في عام ١٩٩٤. على أن عدد سياح الزيارات المحدودة في عام ١٩٩٥ انخفض بنسبة ١٦,٤ في المائة بالمقارنة مع عام

١٩٩٤. ووصل مجموع رحلات الزائرين القادمين في عام ١٩٩٥ إلى ١٠٧ ٠٨٦ وذلك نقصان بنسبة ١٤,٨ في المائة من عدد ٧٨٠ ١٢٥ في عام ١٩٩٤.

٢٨ - واستمر الزائرون القادمون من الولايات المتحدة الأمريكية مهيمنين على سوق السياحة في أنغيلا خلال عام ١٩٩٥ وكانوا يشكلون نسبة ٦٢ في المائة من مجموع الرحلات السياحية القادمة. ثم عادت منطقة الكاريبي لتشكل من جديد الحصة الثانية الأكبر بنسبة ٢٦ في المائة فيما شكلت حصة كل من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وكندا في السوق نسبتي ٦,٢ و ٢,٩ في المائة على التوالي[١٢].

٢٩ - وفي عام ١٩٩٦ كانت التطورات إيجابية في صناعة السياحة. فقد أنجز منتجع كاب جولوكا الفخم مشروعا للإصلاح بمبلغ ١٠ من ملايين دولارات الولايات المتحدة ثم أعيد افتتاحه. وبهذا فإن ساحل الرمال البيضاء الناعمة الذي يبلغ طوله ميلا بأكمله في خليج موندیز عاد إلى حالته الأصلية بعد أن كان قد انجرف إلى البحر. وقد وقعت شركة صناعات "تراك" الكندية اتفاقا مع حكومة أنغيلا لتطوير the Hotel de Health Caribbean وهو فندق طبي جديد يلبي احتياجات المرضى من جميع أنحاء العالم. وتنوي الشركة الكندية المذكورة افتتاح مكاتب جديدة في إدمونتون في البرتا بكندا لترويج السياحة في أنغيلا. وفي عمليات التطوير الفندقية الأخرى، اشترت شركة سونيستا انترناشيونال للفنادق منتجع كازابلانكا السابق. وتم الإعلان فيما يتعلق بمبنى فخم يسع ٩٠ غرفة يقع على خليج راندينو وتاريخ افتتاحه المستهدف هو ربيع عام ١٩٩٨[١٣].

٣٠ - وجاء استكمال إصلاح الفنادق وإنشاء فنادق جديدة بمثابة علامات تشير إلى انتعاش اقتصادي مبكر في صناعة السياحة الحيوية في أنغيلا. وخلال عام ١٩٩٦، وقعت حكومة أنغيلا اتفاقا مع أروبا يقوم بموجبه الإقليم المذكور بإعداد خطط لتشييد مطار في بريموغين على الساحل الشمالي بتكلفة ٤٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة شاملا في ذلك تمويلا من خلال مصرف أروبا للاستثمار[١٣].

كاف - الخطة السياسية للبلد

٣١ - يرد موجز للخطة السياسية للبلد وما يتصل بها من تطورات في ورقات العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/1181، الفقرات ٦٧-٧٤ و A/AC.109/2016، الفقرة ٣٨ و A/AC.109/2045، الفقرة ٣٠).

رابعا - الأحوال الاجتماعية

٣٢ - يرد موجز للأحوال الاجتماعية في الإقليم في ورقة عمل سابقة أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2016، الفقرات ٣٩-٤٣).

خامسا - التعليم العام

٣٣ - يرد موجز للتعليم العام في الإقليم في ورقة عمل سابقة أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2016، الفقرتان ٤٤ و ٤٥).

سادسا - المشاركة في المنظمات/الترتيبات الدولية

٣٤ - يرد استعراض عام للمساعدة الإنمائية المقدمة إلى الإقليم من جانب مؤسسات منظمة الأمم المتحدة ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في ورقة عمل سابقة بشأن أنغيلا أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2016/Add.1).

٣٥ - وتتعاون حكومة أنغيلا بصورة مباشرة مع حكومات منطقة البحر الكاريبي الأخرى. كما تشارك في المؤتمرات والمشاريع الإقليمية التي تنظمها الحكومات والمنظمات والوكالات الإقليمية والدولية. والإقليم عضو في مصرف التنمية الكاريبي، وجامعة جزر الهند الغربية والمصرف المركزي لمنطقة شرق الكاريبي وهو يتمتع بمركز المراقب في منظمة دول شرق البحر الكاريبي. كما أنه ممثل في الاجتماعات السنوية للمجموعة الكاريبية للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية التي يتبناها البنك الدولي.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

٣٦ - يرد موجز لموقف الدولة القائمة بالإدارة تجاه الأقاليم التابعة لها، بما فيها أنغيلا، في ورقتي عمل سابقتين أعدتهما الأمانة العامة (A/AC.109/1137، الفقرة ١٧؛ و A/AC.109/1180، الفقرات ٣٦-٣٠). وللاطلاع على البيانات التي ألقيت خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، انظر الوثيقة A/AC.109/2071، الفقرة ٣٦).

٣٧ - وفي ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧، أصدرت الجمعية العامة القرار ٢٢٤/٥١ باء، وهو قرار موحد بشأن اثني عشر إقليما من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وخصص الجزء الثاني منه لأنغيلا على وجه التحديد.

الحواشي

(١) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من التقارير المنشورة ومن المعلومات التي أحالتها الى الأمين العام في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ و ١٣ آذار/مارس ١٩٩٧ حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. أما الحقائق والأرقام التي أُوردت في ورقة العمل فهي آخر المعلومات المتاحة.

(٢) الموجز التجاري للحوض الكاريبي، ١٩٩٧، الصفحة ٣.

(٣) حكومة أنغيلا، إحصاءات الحسابات القومية، ١٩٩٥، الصفحة ١٧، الجدول ١٧.

(٤) عملة الإقليم هي دولار منطقة شرق الكاريبي. ويعادل الدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة ٢,٧٠ دولارا من دولارات منطقة شرق الكاريبي.

الحواشي (تابع)

(٥) حكومة أنغيلا، إحصاءات الحسابات القومية، ١٩٩٥، الصفحة ١١.

(٦) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٧) الموجز التجاري للحوض الكاريبي ١٩٩٧، الصفحة ١.

(٨) حكومة أنغيلا، إحصاءات الحسابات القومية، ١٩٩٥، الصفحتان ٣ و ٤. ويجب ملاحظة أن تصنيف حسابات المالية العامة يستند إلى نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة.

(٩) الموجز التجاري للحوض الكاريبي، ١٩٩٦، الصفحة '٣' حكومة أنغيلا، إحصاءات الحسابات القومية، ١٩٩٧، الصفحة ٢.

(١٠) حكومة أنغيلا، إحصاءات الحسابات القومية، ١٩٩٥، ص '٣'.

(١١) "كاريبيان ويك"، ١ - ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧.

(١٢) حكومة أنغيلا، المجلة الإحصائية للسياحة، ١٩٩٥، ص '١'.

(١٣) الموجز التجاري للحوض الكاريبي، الصفحتان ٢ و ٣.